نائب بين ميناء المخا ووزير

■ من المتوقع أن يوجه النائب عبدالحميد محمد فرحان تساؤلاً الى وزير النقل الأخ خالد الوزير بخصوص تنفيذ الوعود ببناء ميناء المخا لما لهذا الميناء من أهمية ومكانة تاريخية واقتصادية، وكذلك المردود الاقتصادي الذي سيعود به لو تم إعادة بنائه.

ما لم يحققه البرلمان

■ بما أن مجلس النواب يقف على مناقشة آخر جدول أعمال له بنفس الوتيرة التي بدأ بها أول جداول أعماله قبل ما يقارب من ست سنوات إلا أن فترته حفلت بالكثير من القضايا التي تناول معطياتها لتصير حقيقة وشاهداً تاريخياً لما قدمه برلمان ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩م ولم يكن ما قدمه البرلمان الذي تشارف فترته على الانتهاء في ٢٧ ابريل القادم هو نهاية طموحاته وآماله.. لذا نركز هنا على ما لم ينجزه البرلمان ليبقى الطرح أمام البرلمان القادم لينهي المهمة.

توفيق الشرعبي - فيصل عساج

ولنبدأ مع النائب محمد الخادم الوجيه رئيس لجنة التجارة والصناعة الذي أكد بأن البرلمان قام بدوره على أكمل وجه، ففي مجال التشريع قام المجلس بمناقشة مشروعات القوانين والمعاهدات والاتفاقات ومطابقتها مع مصلحة الوطن العليا، وفيما يتعلق بالجانب الرقابي فإن المجلس كثف جهود لجانه للنزول الميداني والاطلاع عن كثب على كل ما يدور في الواقع وتسليط الضوء على الكثير من الاختلالات، وأشار الوجيه الى أنه ورغم ما قدمه المجلس يظل القصور موجوداً.

عمل نوعي

من جانبه أشار النائب أحمد الصويل رئيس لجنة الثقافة والاعلام والسياحة أن الحياة النيابية أخذت صفة الحياة العامة وأصبح للبرلمان دور متميز في طرح وتناول بعض القضايا.. مشيراً الى أن برلمان ٢٠٠٣-٢٠٠٩م يأتي امتداداً لبرلماني ٩٣-٩٧ بمعنى أن الخبرة اتضحت من خلال إنجاز مشروعات القوانين التي زادت عن «٤٤» مشروعاً، بالاضافة الى المصادقة على كثير من القروض والاتفاقيات.

وأضاف الصويل: بأن المحلل والمدقق لما قدمه هذا البرلمان فسيجد أن هناك قوانين نوعية أصدرها المجلس فيما يتعلق بمكافحة الفساد والمناقصات والمزايدات وقانون الجمارك والحقوق الفكرية وكذلك قانون الجامعات وغيرها، كما نلاحظ أن خبرة البرلمان تجلت في الصياغة ودقة الإخراج والتمحيص وعمق النقاش حول الاتفاقيات والقروض.

وقال الصويل: إن أداء المجلس المتميز والمتطور تجلى في الوقوف الجاد أمام مشروع الموازنة والذي جسد حجم الاستيعاب والقدرة على تفكيك بنود الموازنة.. بالاضافة الى تقديم البرلمان لتوصيات غاية في الاهمية من خلال نزولاته الميدانية.. إلا أن النائب أحمد الصويل كان يطمح الى دور رقابي فاعل للبرلمان، بالاضافة الى المتابعة الجادة للتوصيات التي يقرها الاعضاء في تقارير لجانهم، وهذا ما لم يحقق وبالذات المتابعة لتوصيات تقرير «قرب الدم الملوثة» وتقرير «الاختلالات الامنية» و«السطو على الاراضي في دارسعد».. مشيراً الى أن أهم ما أخفق فيه البرلمان عدم احتوائه للحوار السياسي بين مختلف الكتل السياسية.

كما أن النائب الصويل كان يطمح الى أن يكون للبرلمان دور في الجانب التأهيلي وتبادل الخبرات بين كتله الوطنية وكتل البرلمانات الصديقة والشقيقة..

متمنياً أن يكون البرلمان القادم قادراً على تلبية طموحات المواطنين بمزيد من التغيير والتعزيز للممارسة الديمقراطية والوقوف بحزم أمام الفسدة والمفسدين.

قوانين مهمة

ورغم ما تم إنجازه إلى أن طموح النائب عبدالله حسن خيرات مقرر لجنة العدل والأوقاف امتد الى قوانين مختلفة كان يفترض أن تعطى الأولوية من الإنجاز مثل قانون الإجراءات الجزائية وقانون الاثبات والسجل العقاري وقانون التحكيم الجديد والذي يتناول التحكيم في القضايا التجارية.

وقال خيرات: كنت أتمنى أن تغطى في النزول الميداني كافة المحافظات والمديريات وخصوصاً جزيرة سقطرى للتعرف على هموم المواطنين وحال الاوقاف فيها بالاضافة الى متابعة تنفيذ توصيات تقارير اللجان البرلمانية.. مشيراً الى أنه مازال أمام المجلس وقت لإنجاز بعض القوانين.

الفصل التشريعي الثالث يتضح جلياً الدور الذي تميز به البرلمان حسب قول النائب عبدالباري دغيش عضو لجنة الصحة والسكان والذي أشار الى أن البرلمان قدم كماً هائلاً من الاسئلة والاستيضاحات للجانب الحكومي وإن لم ترق الى المستوى المطلوب إلا أنها تظل خطوة نوعية.. كما أن هذا البرلمان استطاع ان يحمي الاقتصاد ويجنبه خسائر ربما تقدر بالمليارات.. بالاضافة الى تقديمه لصورة مشرفة في تناول القضايا بشفافية ونزاهة وشجاعة والعمل الجاد للحد من التجرؤ على القانون او المال العام.. كما أن برلمان ٢٠٠٣م اسهم اسهاماً فاعلاً في المجال الرقابي والعمل على تعزيز التجربة الديمقراطية من خلال أداء الكتل البرلمانية بمختلف تياراتها السياسية.

وأشار دغيش الى أن البرلمان حقق في مجال الصحة قوانين مهمة مثل قانون «الصحة العامة» وقانون «مكافحة التدخين ومعالجة أضراره» وقانون «الأمومة المامونة» وقانون «وقاية المجتمع من الايدز» وإن كان بعضها لايزال في جداول أعمال البرلمان الا ان اللبنات المهمة تم تجاوزها..

لكن الدكتور دغيش كان يتمنى على المجلس أن يصادق على قانون «التأمين الصحي الاجتماعي»، والذي يعد بنداً من بنود برنامج الرئيس.. بالاضافة الى مراجعة موازنة الانفاق على الصحة لما من شأنه أن يتيح تحقيق الرعاية الصحية واستثمار الانسان الاستثمار الأمثل، وقال دغيش: كم كنت اتمنى أن يكون الدور الرقابي أكثر فاعلية في متابعة تنفيذ القوانين وتوصيات اللجان البرلمانية.. منوهاً الى أن العلاقة بين هذه اللجان والجهات الحكومية شبه مفقودة وهذا ما كان يفترض على البرلمان تجاوزه من خلال آليات ناجعة تتيح فرصة لدور رقابي فاعل.

واختتم النائب دغيش حديثه بالقول: على المجلس القادم أن يغلب ثقافة القانون على ثقافة العرف.. ودعا الى اختيار برلمان نوعي ذي كفاءات وخبرات متخصصة لتجاوز قصور البرلمانات السابقة.

ثقافة العُرف

وبنظرة عميقة ومتفحصة لجداول أعمال

مبدأ الاستجواب

ولم يذهب النائب أحمد الخولاني بعيداً عن سابقيه في الحديث عن الطموحات التي لم ينجزها البرلمان الثالث حيث أشار الى أن اعضاء مجلس النواب بذلوا الجهود الجبارة وقدموا الكثير وحققوا أشياءً مهمة للصالح العام.. في الجانب التشريعي والرقابي، لكنه قال: كنا نطمح إلى إنجاز قانون «تنظيم حمل وحيازة السلاح» وقانون «الاراضي» لما لهذين القانونين من أهمية قصوى.. كما كنا نطمح الى تفعيل مبدأ الاستجواب وتحقيق مساعي النواب الذين وجهوا عدداً من الاستجوابات لبعض الوزراء ولكنه لم يحقق هذا التوجه.

□ الوجيه □ الصويل □ خيرات □ دغيش □ الخولاني

الوجيه: رغم ما قدمه المجلس يظل القصور موجوداً

الصويل: أخفق البرلمان في احتوائه للحوار السياسي

خيرات: كنا نطمح إلى تلمس هموم المواطنين في كل المناطق

دغيش: غياب آليات تتيح الفرصة لدور رقابي فاعل

الخولاني: كان يفترض تفعيل مبدأ الاستجواب

حتى برلماني

محمد النقيب ×

وقفة على أداء المجلس

■ في الحقيقة المجلس في فصله التشريعي الثالث ومنذ عام ٢٠٠٣م كان عمله تشريعياً أكثر مما هو رقابي وأكثر جهد بذل من قبل مجلس النواب كان في سن القوانين التي في الغالب تأتي بصورة مشاريع قوانين من الحكومة.

أما الجانب الآخر وهو الدور الرقابي، فمن خلال تقييم الآلية التي يتعامل بها المجلس فأنا أعتبرها ضعيفة وغير منهجية، وبالنظر الى مختلف التقارير الرقابية التي تقدمها اللجان الدائمة للمجلس من خلال النزول الميداني لمتابعة أوضاع وأنشطة الجهات والمؤسسات والمشاريع العامة، نلاحظ ضعفاً كبيراً في تقييم الأداء، وكشف الفساد في الجهات التنفيذية، ولم ترتق التقارير الى مستوى المسؤولية باستثناء القليل، ولم تحظ تلك التقارير بأهمية ولم تستمر المتابعة من قبل المجلس لكيفية تعزيز التوصيات الصادرة فيه.

وهذا النقد ليس من باب الاستهداف وإنما هو نقد ذاتي باعتباري أحد اعضاء المجلس.

أضف الى ذلك أن الآلية المتبعة في تقديم الاسئلة لمسؤولي الحكومة لم تكن ذا تأثير فعال ولم تكن مطابقة لطموح لائحة المجلس ولم تلق تفاعلاً من الجميع، ويقتصر الامر على السائل من حيث الاستيضاح والاستفهام عن أمر من الامور ولم تصل الى التحقيق في واقعه واحدة ولم تصل الى درجة استجواب الوزراء،و لهذا فإن المجلس لم يستخدم مخالبه ليبطش بالفاسدين وإنما اكتفى بالزئير الذي تعودت الحكومة على سماعه.

من جهة ثانية نجد قصوراً في الإدارة وتضاؤل نسبة المتخصصين من العاملين في المجلس وندرة خدمات البحوث البرلمانية وضعف الكفاءات والمهارات الفنية وغياب الدور الاعلامي المتميز وآليات التنسيق بين المجلس والبرلمانات العربية والدولية وعدم الجدوى والاستفادة من برامج الزيارات الخارجية بسبب غياب الرؤية وضعف الإدارة المتخصصة، فيجب على المجلس ألا يقف عند إدارة وسلوك معين ولابد من الإدراك أن الزمن والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا ظهور التكنولوجيا الحديثة في نظم الإدارة وجلب المعلومة ورسم الخطط والبرامج لم يعد ينفع معها السلوك والروتين الإداري التقليدي القديم، إذ لابد من التأهيل للكادر الذي يرتكز عليه أداء المجلس.

وفي الختام وبالرغم من رأيي الشخصي بتوضيح الاخطاء وكشف العيوب والمثالب يأتي بالتغيير الى الافضل ويصحح المسار الا انني ايضاً لن اتغاضى ولن اتغافل عن وجود ايجابيات كبيرة حدثت، والمنطق يدعو الى الانصاف والعدل، واترك الايجابيات تتحدث عن نفسها من خلال المشاهدة والمتابعة وكما قال الشاعر:

من الذي ما ساء قط
ومن له الحسنى فقط

* رئيس الكتلة البرلمانية - محافظة عدن

سيرة برلماني

- نصر زيد محيي الدين

- من مواليد حيس ١٩٥٩م
- عضو مجلس النواب لدورتين
- الدائرة «١٨١»
- عضو اللجنة الدائمة
- مؤسس لجمعية حيس الزراعية
- داعم رئيسي لمنتدى حيس الأدبي
- ثقافة عامة

توصيات برلمانية

من توصيات لجنة العدل والأوقاف

■ سرعة تعديل بعض القوانين التي تساهم في تطوير إجراءات التقاضي بشكل مباشر أو غير مباشر لمعالجة كثير من الاشكالات القائمة.

■ استكمال إنشاء شُعب استئنافية وتجارية لبقية المحافظات لإنجاز القضايا المتراكمة والتسهيل على المواطنين.

من شرفة البرلمان

غياب!

غياب النواب في ختام فترة المجلس أصبح ملفتاً حيث نرى المقاعد خالية تماماً إلا من عشرات الأشخاص.. نقول لهم: اجعلوها خاتمة مسك، فجدول الأعمال يكتض بالقضايا ومشروعات القوانين!

***

هدرة!!

بعض النواب أثبتوا طوال سنوات الفصل التشريعي الثالث أنهم حق «هدرة» أمام الميكرفون.. وللتأكد اسألوا ناخبيهم!!

***

منشورات!!

يُقال إن بعض النواب يوزعون منشورات داخل القاعة بحجة أن رئيس المجلس لا يسمح لهم بالحديث عما يُراودهم من أفكار، فلجأوا لهذه الطريقة..

أحد الخبثاء علّق «الحجة باطلة لأن مسألة المنشورات ثقافة لديهم»!!

من أجل برلمان نوعي:

المواطنون.. ومواصفات النائب القادم

■ إن الموقف الذي يصر عليه الشعب بخصوص اجراء الانتخابات النيابية في موعدها ينبئ عن مدى الوعي الذي وصل اليه الشعب بكافة شرائحه الاجتماعية، فهو اليوم صاحب الكلمة الفاصلة والقرار الأول في اختيار من يمثله في هذا الفصل التشريعي القادم.. كما أن للشعب رؤيته الثاقبة التي صقلتها التجارب تجاه مواصفات من سيمثله في مجلس النواب.

ولكي نسلط الضوء على مواصفات النائب القادم كان لنا وقفة مع عدد من المواطنين في هذا الشأن..

فيصل عساج

ففي البدء أشار يوسف صالح السريحي رجل أعمال الى أن أهم ما يجب أن يتوافر في النائب القادم أن يكون مؤهلاً علمياً قادراً على استيعاب ما يُستجد في الساحة أولاً بأول.. كما يفترض أن يكون النائب ذا حس سياسي يقظ يعرف ما يخدم المصلحة الوطنية.

وأضاف السريحي: نحن بحاجة الى نواب يمثلون الشعب بكل شرائحه ولا يقتصرون على تمثيل دوائرهم أو أحزابهم.

تواصل دائم

ووفقاً للأخ محمد منصور الحميري مدير أمن مديرية المعافر فإن من مواصفات النائب الذي يفترض أو يكون في البرلمان القادم تتمثل في قدرته على ابتكار مشروعات قوانين تخدم الصالح العام، وبدراسة دقيقة ونظرة بعيدة المدى.. وايضاً أن يكون مثقفاً واجتماعياً اكتسب شعبيته عبر السنوات بخدمة مجتمعه وشجاعة مواقفه.. بالاضافة الى تمتعه بالروح الوطنية الخالصة، كما يفترض أن يكون قادراً على التواصل الدائم والارتباط التام بناخبيه طوال الست السنوات القادمة.

نائب نموذجي

الى ذلك أكد الاخ محمد الشبامي بأن البرلمان القادم بحاجة الى مؤهلات علمية وكفاءات شخصية ذات ثقل اجتماعي، مشيراً الى أن الفصل التشريعي القادم بحاجة الى الخبرات في مختلف التخصصات كي يتجاوز القصور الحاصل في البرلمانات السابقة.

وقال الشبامي: نحن بحاجة الى آلية متقنة لاختيار المرشحين الحزبيين بحيث تكون الشخصيات المتقدمة متمتعة بالأهلية لخوض هذه التجربة.. ولديها الامكانات التي تستطيع من خلالها تقديم برلمان نموذجي وناضج.

□ السريحي

□ الحميري

السريحي: نريد نائباً لديه القدرة على التعامل مع المستجدات

القدمي: أتمنى سد الفراغ الحاصل بسبب غياب المرأة

الحميري: نحتاج برلمانيين يرتبطون بناخبيهم

الرعيني: هناك برلمانيون سابقون إعادتهم نصرٌ للبرلمان

الشبامي: المؤهلات والكفاءات متطلبات ضرورية

برلمانيون سابقون

أما الأخ محمد مهيوب الرعيني فقد قال: يفترض أن يكون البرلمان القادم نوعياً ومغايراً و مستفيداً من سابقيه وهذا لن يتأتى الا من خلال حسن الاختيار منذ الوهلة الاولى.. مضيفاً بأن الشخصيات الكفؤة والمؤهلة والاجتماعية جديرة بأن تتقدم وتحصل على الاختيار وتمثيل الشعب في البرلمان القادم.

منوهاً بأن هناك برلمانيين سابقين كان لهم أدوار محترمة وقدموا أنموذجاً للبرلماني الوطني وإعادتهم الى البرلمان القادم ضرورة ملحة لأنهم أصبحوا ذوي خبرات الى جانب كفاءاتهم.

غياب

وللمرأة رأي في النائب القادم حيث أشارت الطالبة أفراح محمد القدمي الى أنها تتمنى أن تتحدث عن ممثلات للشعب في البرلمان القادم بحيث تتنوع الرؤى ويكون للمرأة دور الى جانب أخيها الرجل في المجالين التشريعي والرقابي.

وقالت أفراح: هناك نساء مؤهلات ولديهن القدرة على التمثيل الصحيح وسد الفراغ الحاصل بسبب غيابهن عن البرلمانات السابقة..